

ترجمات

TRANSLATIONS

2023/3/29

40



لا تنقذوا دكتاتور تونس المحتمل

FOREIGN AFFAIRS

SHADI HAMID



hcrsiraq@yahoo.com



www.hcrsiraq.net

بغداد- الكرادة- العرصات الهندية- مجاور السفارة الصينية



+9647810234002



لا تنقذوا دكتاتور تونس المحتمل

Foreign Affairs

Shadi Hamid

ترجمة: عزيز الكعبي

مركز حورايبي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

قسم الترجمة

٢٩ آذار ٢٠٢٣

حقوق النشر محفوظة لمركز حورايبي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الأبحاث والدراسات والمقالات والترجمات، إلا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً. وليس من الضروري أن تُعبر المقالات المنشورة عن وجهة نظر المركز، وأما تعبر عن وجهة نظر الباحث.



بعد عشرين شهراً من قيام الرئيس التونسي قيس سعيد بتعليق البرلمان في ما يرقى إلى الانقلاب الذاتي، فإن حكمه الاستبدادي يرسخ نفسه ويترسخ. وفي حين أن القمع الذي يمارسه النظام كان يبدو في يوم من الأيام طائفيًا ومتقطعاً، إلا أنه أصبح الآن منهجياً وبعيد المدى، بما في ذلك عشرات الاعتقالات لشخصيات معارضة بارزة واستخدام المحاكمات العسكرية ضد المعارضين. فقد استهدف سعيد أيضاً المهاجرين السود المقيمين في تونس، مدعياً وجود مؤامرة إجرامية... لتغيير التركيبة الديموغرافية في تونس". وقد أثار اعتناقه لنسخة شمال أفريقية لنظرية "الاستبدال العظيم" العنصرية استحسان شخصيات من أقصى اليمين الأوروبي، بما في ذلك المرشح الرئاسي الفرنسي السابق إريك زمور.

كانت تونس ذات يوم تمثل قصة النجاح الوحيدة للربيع العربي - البلد الوحيد الذي ولدت فيه ثورة ١١-٢٠١٠ التي أنتجت ديمقراطية صمدت لأكثر من لحظة وجيزة. وبالطبع، انطلقت الآمال في السنوات القليلة الأولى بعد اندلاع الثورات منذ فترة طويلة، ومصير تونس بالكاد يمثل أولوية بالنسبة للولايات المتحدة. وأن الديكتاتور المتهور المسؤول عن الاقتصاد المنهار هو وصفة للفوضى، مع الآثار غير المباشرة المحتملة التي قد تؤثر على المنطقة بأكملها. إذ لم يفت الأوان على الولايات المتحدة وحلفائها لعكس هذه الاتجاهات ومنع البلاد من الانزلاق إلى عقود من الحكم الاستبدادي. لكن يجب على واشنطن وشركائها التحرك على الفور. ولحسن الحظ، هناك عدد من الخطوات العملية التي يمكن أن تتخذها إدارة بايدن لوقف انزلاق تونس إلى الديكتاتورية. فهي محفوفة بالمخاطر، لكنها ليست أكثر خطورة من الاستمرار في فشل الوضع الراهن.

إن الرافعة الرئيسية المتاحة للقوى الخارجية هي خطة إنقاذ معلقة من صندوق النقد الدولي للحكومة التونسية والتي ستبلغ ١,٩ مليار دولار على مدار ٤٨ شهراً، وهو ما يمثل ضخاً هائلاً من النقد على أساس نصيب الفرد سنوياً. وبصفتها أكبر مساهم في الصندوق، يمكن للولايات المتحدة أن تفرض على مسؤولي صندوق النقد الدولي التوقف مؤقتاً عن اتفاق نهائي حتى تفي الحكومة التونسية بشروط سياسية محددة، بما في ذلك إطلاق سراح المعتقلين وإقامة حوار وطني شامل حقيقي.



وعلى الرغم من عدم وجود شرط في لوائحه الداخلية للقيام بذلك، يحاول صندوق النقد الدولي عادةً الابتعاد عن استخدام الدعم الطارئ لإحداث نتائج سياسية محددة (على عكس الاقتصادية). لذا فإن البحث عن نفوذ على سعيد بهذه الطريقة سيكون خطوة غير عادية للغاية وحتى جذرية. لكن هذا هو الخيار الوحيد المتبقي الذي يحتمل أن يكون له أي تأثيراً حقيقياً.

أوقات عصيبة وإجراءات صرامة

في فبراير عندما كانت السلطات التونسية تعتلق منشقين بارزين، أعلنت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا خاتمة للإجراءات المتبقية حتى تتمكن من الذهاب إلى مجلس الإدارة. "والياً، ينتظر صندوق النقد الدولي الحكومة التونسية للتوقيع على الحزمة النهائية. ومن النادر أن تتدخل الولايات المتحدة في مفاوضات مشحونة مع صندوق النقد الدولي في وقت متأخر من العملية. لكن من النادر أيضاً أن تصعد الحكومة القمع في المراحل الأخيرة من المحادثات مع الصندوق.

ومن جانبه، يبدو صندوق النقد الدولي غير مبال بالفوضى السياسية في تونس. ويحاول الصندوق، من الناحية النظرية على الأقل، أن يتخذ الحياد في المسائل السياسية، وأن الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية على حدٍ سواء مؤهلة للحصول على الدعم. ومع ذلك، هناك مفارقة معينة في استعداد صندوق النقد الدولي للنظر في الاتجاه الآخر في تونس. إذ لم تكن على استعداد للقيام بذلك في المفاوضات مع مصر خلال فترة انتقالها الديمقراطي القصيرة. ففي عام ٢٠١٣، تمكن الرئيس محمد مرسي من تشكيل حكومة منتخبة ديمقراطياً معيبة للغاية ولكن كان يائساً للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي. لكن المحادثات تعثرت بسبب عدم وجود تأييد سياسي من جانب قوى المعارضة المصرية. وكان صندوق النقد الدولي وإدارة أوباما والدول الأوروبية قلقة من أن مرسي لن يتمكن في بيئة من الاستقطاب المكثف، من تنفيذ الإصلاحات التي يتطلبها الصندوق.



وبالمثل، فإن عدم الاستقرار الحالي في تونس واحتمال حكم الرجل الواحد إلى أجل غير مسمى له آثار اقتصادية كبيرة. فمن غير الواضح، على سبيل المثال، كيف يمكن للحكومة التونسية أن تتابع اصلاحات الدعم المثيرة للجدل التي اقترحتها دون دعم أي حزب سياسي رئيسي أو نقابة عمالية تونسية قوية تعرف باسم الاتحاد العام التونسي للشغل، والتي لديها القدرة على شل الاقتصاد من خلال العمل. فإذا ترأس دكتاتورية راسخة بالكامل، فقد يكون سعيداً قادراً على فرض إرادته بغض النظر عن ذلك، لكن تونس لم تصل إلى هناك بعد. وعلى نطاق أوسع، لا ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يربط مصداقيته بسعيد، وهو زعيم غريب الأطوار يشير عرضاً إلى المنتقدين بأنهم "إرهابيون" و "خونة".

وبصفتها أكبر مساهم ومساهم مالي في صندوق النقد الدولي، فإن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة المؤثرة في تحديد الاتجاه الاستراتيجي للصندوق. وسيكون من المستحيل على صندوق النقد الدولي تجاهل موقف واشنطن بشأن القرض التونسي، وبالتالي فإن دعم الولايات المتحدة (أو عدمه) سيكون حاسماً خلال المداولات النهائية للصندوق.

وحتى المسؤولون الأمريكيون قالوا القليل علناً فيما يتعلق بقرض صندوق النقد الدولي. وفي جلسة استماع لمجلس الشيوخ في ٢٢ مارس، قال وزير الخارجية أنتوني بلينكين: "لقد كنا نشجع [تونس] بقوة على [الحصول على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي] لأن الاقتصاد يخاطر بالسقوط من النهاية العميقة". حيث لم تذكر أي شروط سياسية. وعلى الرغم من أن غموض تعليق بلينكين - الذي جاء رداً على سؤال من السناتور كريس مورفي - يعكس عدم اهتمام واشنطن العام بتونس، إلا أنه يحافظ أيضاً على مجال المناورة لإدارة بايدن. وإذا أعلنت الإدارة علناً عن تحوّل في موقفها بشأن قرض صندوق النقد الدولي ودعت إلى وقف مؤقت لأسباب سياسية وليست اقتصادية، فسيكون من المستحيل بشكل أساسي على المجلس التنفيذي للصندوق المضي قدماً في التصويت بالموافقة النهائية. ويمكن لمسؤولي الإدارة أيضاً أن يسلكوا طريق الدبلوماسية الهادئة، أولاً تنبيه الشركاء الأوروبيين ثم عقد اجتماعات مع نظرائهم في صندوق النقد الدولي.



وفي ظل هذا السيناريو، لن يتم إلغاء اتفاقية صندوق النقد الدولي. وبدلاً من ذلك، سيتم تأجيلها إلى أن تظهر الحكومة التونسية التزاماً بالحكم الشامل والعودة إلى المسار الديمقراطي. ويمكن لإدارة بايدن أن تعمل على وضع مجموعة واضحة وقابلة للقياس من المعايير، بما في ذلك وقف الملاحقات السياسية، وإنهاء المحاكمات العسكرية للمدنيين، وإنشاء عملية حوار وطني من شأنها أن تشمل جميع أحزاب المعارضة الرئيسية.

لا فرص عمل ولا خدمة

بدون قرض فإن تونس تواجه أزمة ميزان مدفوعات مدمرة، مما قد يؤدي إلى تخلفها عن سداد ديونها. ويمكن أن يتفاقم النقص الحالي في السلع الأساسية المدعومة من الحكومة. وأن فوائد اتفاقية القرض ستفتح حلقة حميدة من الدعم الخارجي، بما في ذلك مساعدات ثنائية كبيرة من الدول المانحة التي تريد إعادة طمأنة برنامج اصلاح صندوق النقد الدولي. ولدى الجيش التونسي ومؤسسات الدولة الأخرى - التي توظف بيروقراطياتها الكبيرة مئات الآلاف من التونسيين - مصلحة قوية في تجنب التخلف عن السداد التاريخي والكارثة الاقتصادية الشاملة التي ستنتج عن ذلك. كما هي الآن، فإن الحكومة التونسية تكافح بالفعل مع واحد من أسوأ حالات العجز في الميزانية في العالم.

وفي هذه المرحلة، قد يكون سعيد عنيداً جداً لتغيير سلوكه. لكن حلفاءه في الجيش والقضاء والمؤسسات الأخرى من المرجح أن يكون لديهم حسابات مختلفة. وعلى عكس معظم البلدان العربية، كان الجيش التونسي غير سياسي ومهي نسبياً، بما في ذلك خلال عقود من الديكتاتورية قبل ٢٠١١. وخوفاً من رفع مستوى الجيش كمركز قوة منافس، زين العابدين بن علي، الرجل القوي الذي حكم البلاد من ١٩٨٧ حتى الإطاحة به في ٢٠١١، اعتمد بدلاً من ذلك على الشرطة وأجهزة المخابرات كمنفذين له.

وفي المقابل، دفع سعيد كبار ضباط الجيش إلى السياسة، وأصر على مرافقته خلال الخطابات والاجتماعات المتلفزة على المستوى الوطني. وقد وضعهم هذا في موقف محرج بشكل متزايد. وبعد



انفجار أولي من الحماس عندما تولى سعيد السلطة لنفسه في يوليو ٢٠٢١، كانت شعبية الرئيس في انحدار متزايد. وقال أحد الضباط المتقاعدين: إن بعض ضباط الجيش يشعرون بعدم الارتياح للاتجاه الاستبدادي الذي اتخذه سعيد. وإن القلق أخذ في الاستقرار... بسبب تركيز السلطات".

ولدى الجيش سبب وجيه للقلق. فالانهيار الاقتصادي الصريح من شأنه أن يورطه في سوء إدارة البلاد ويزيد من تآكل سمعته في الاحتراف. ويتمتع الجيش التونسي بعلاقة وثيقة مع نظيره الأمريكي، فقد تم تشكيله خلال فترة الانتقال الديمقراطي الواعدة التي استمرت عشر سنوات في البلاد. وأن أي استراتيجية لإعادة تونس إلى المسار الديمقراطي ستطلب الاستفادة من العلاقات العسكرية وإقناع الضباط التونسيين بأهمية البقاء على الحياد وتجنب أي تصور بأنهم يدعمون توطيد سلطوية سعيد.

تحت الضغط

إن الهدف من الجمع بين الضغط الاقتصادي من صندوق النقد الدولي والضغط العسكري من جانب الولايات المتحدة لن يكون معاقبة تونس. وسيكون الهدف هو تحفيز التونسيين عبر الطيف السياسي وعبر مؤسسات الدولة لإعادة النظر في مخاطر الديكتاتورية، والتي بمجرد ترسخها، سيكون من الصعب التراجع عنها. ومن المؤكد أنه إذا انتهى الأمر بتخلف تونس عن سداد ديونها، فسوف يتأثر المواطنون التونسيون العاديون. لكنهم يعانون بالفعل من أزمة اقتصادية لا تنتهي على ما يبدو، والتي تفاقمت منذ انتزاع سعيد للسلطة. ومثل العديد من القادة الشعبويين قبله، وعد سعيد بأنه وحده القادر على اصلاحها. ومثل العديد من القادة الشعبويين من قبله، لم يفعلوا ذلك وجعلوا الأمور أسوأ.

فالتقدم الاقتصادي والإدماج السياسي مرتبطان ببعضهما البعض، ومن الخطأ تخيل إمكانية الفصل بينهما. وببساطة، من الصعب للغاية تحسين اقتصاد أي بلد في سياق الفوضى السياسية والاضطرابات الاجتماعية المتزايدة. وصحيح أن الأنظمة الاستبدادية - التي تستخدم أدوات القمع - يمكن أن تبدو فعالة. ويمكن للحاكم المستبد أن يعيئ بسرعة الموارد الكاملة للدولة ويفرض



الإصلاحات دون معاناة المعارضة البرلمانية، على سبيل المثال. لكن الاستراتيجية الاقتصادية التي يتم تخصيصها وتخضع لأهواء زعيم لا يمكن التنبؤ به يمكن أن تخفي أيضاً المشكلات الأساسية التي تصبح أكثر خطورة بمرور الوقت.

وأن الطريقة الوحيدة لتوفير الراحة للتونسيين العاديين - على المدى المتوسط إلى الطويل، إن لم يكن بالضرورة على المدى القصير - هي معالجة المأزق السياسي في البلاد. وأن ممارسة الضغط من خلال محادثات صندوق النقد الدولي ليس الخيار الوحيد، ولكنه أفضل خيار متاح. حيث تتوفر أدوات أخرى للولايات المتحدة، لكنها أكثر قسرية ومن المحتمل أن تكون غير مقيدة. فعلى سبيل المثال، يمكن لإدارة بايدن استخدام قانون ماغنيتسكي العالمي لمعاقبة سعيد وغيره من كبار المسؤولين على انتهاكات حقوق الإنسان، كما يفعل بعض النشطاء التونسيين. فإذا قام صندوق النقد الدولي بإنقاذ سعيد غير المعتذر، فإنه سيتحمل المسؤولية المباشرة عن نهاية الديمقراطية التونسية.

لكن الولايات المتحدة ستكون أكثر ذكاءً في منع الجزرة من التلويح بالعصى. وعلى الرغم من أن سعيد نفسه قد يكون غير مبال بالضغط الخارجي، إلا أن من حوله ليسوا بالضرورة خاسرة - على الأقل، ليس بعد. ومع وجود نفوذ كبير تحت تصرفها، يمكن لواشنطن أن تعرض احتمالات الاستقرار السياسي وشريان الحياة الاقتصادي لتونس، بدلاً من إعطاء الأولوية لأحدهما على حساب الآخر. وأي شيء أقل من هذا قد يرقى إلى مستوى دعم صندوق النقد الدولي وتمكين الاستبداد التونسي في الوقت الذي تصبح فيه تونس أكثر سلطوية.

وفي حالة تخلف الدولة عن السداد، سيكون لدى المسؤولين التونسيين سبب أقوى للوفاء بأي شروط سياسية مرتبطة بالدعم الطارئ من صندوق النقد الدولي والمناحين الدوليين الآخرين. فإذا كان سعيد لا يزال يرفض الترحح، فعندئذ سيتحمل وحده المسؤولية السياسية والأخلاقية عن الانهيار الناتج. ففي تلك المرحلة، من المرجح أن يجد سعيد نفسه أكثر عزلة، مما يدعو إلى ضغوط أكبر من الجيش ومؤسسات الدولة الأخرى لتغيير المسار. وعلى الرغم من أن هذا سيكون بعيداً عن



السيناريو المثالي، إلا أنه سيظل مفضلاً على نتيجة متوسطة إلى طويلة الأجل يغرق فيها سعيد تونس في استبداد لا ينضب يمكن أن يستمر لسنوات أو حتى عقود.

ومن ناحية أخرى، إذا قام صندوق النقد الدولي بإنقاذ سعيد غير المعتذر، فإنه سيتحمل المسؤولية المباشرة عن نهاية الديمقراطية التونسية والقاء ملايين التونسيين في مصير مأساوي. وإذا سمحت إدارة بايدن لصندوق النقد الدولي بالمضي قدماً دون فرض مزيد من الشروط، فستشارك الولايات المتحدة في اللوم.



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في ١٨-١١-٢٠٠٦، بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية بصورة علمية واستراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والاقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

للتواصل مع إدارة المركز :

www.hcsiraq.net



hcsiraq@yahoo.com



07810234002



2405



hammurabicenter2021



hcsiraq



hcsiraq



channel/UCuBniciFORwvqceT0l3xetg



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية - قرب السفارة الصينية

